

عمر الكاسي
دكتور في الحقوق

البطلان

في قانون المسطرة الجنائية

- دراسة نظرية، وتطبيقية لحالات البطلان -

- بطلان إجراءات البحث التمهيدي والمتابعة

- بطلان إجراءات التحقيق

- بطلان إجراءات المحاكمة والقرارات القضائية

الطبعة الأولى
2025

الفهرس

المقدمة.....	3
الباب الأول: الأحكام العامة للبطلان في قانون المسطرة الجنائية.....	11
الفصل الأول: ماهية البطلان وأسبابه.....	15
المبحث الأول تعريف البطلان وتحديد أنواعه.....	16
المطلب الأول: التعريف بالبطلان وتمييزه عن بعض الأنظمة المشابهة.....	16
الفقرة الأولى: التعريف بالبطلان.....	16
أولا : التعريف اللغوي والإصطلاحي للبطلان.....	17
ثانيا: التعريف القانوني للبطلان.....	17
الفقرة الثانية: تمييز البطلان عن بعض الأنظمة المشابهة.....	19
المطلب الثاني: أنواع البطلان.....	25
الفقرة الأولى: مذاهب البطلان.....	26
الفقرة الثانية: موقف التشريع المغربي والتشريعات المقارنة من مذهبي البطلان.....	29
المبحث الثاني : أسباب البطلان.....	39
المطلب الأول: الأسباب الشكلية للبطلان.....	39
الفقرة الأولى: مفهوم الشكلية ودورها.....	39
الفقرة الثانية: معيار التمييز بين الإجراء الشكلي الجوهرى وغير الجوهرى.....	41

46	المطلب الثاني: الأسباب الموضوعية للبطلان
47	الفقرة الأولى: الإرادة
49	الفقرة الثانية: الصفة
49	الفقرة الثانية: الأهلية
50	الفقرة الثالثة: المحل والسبب
53	الفصل الثاني إجراءات الفصل في البطلان وآثاره
54	المبحث الأول: مسطرة الفصل في البطلان
54	المطلب الأول: أحكام التمسك بالبطلان
54	الفقرة الأولى: أصحاب الحق في التمسك بالبطلان
60	الفقرة الثانية: شروط التمسك بالبطلان
66	المطلب الثاني: طرق التمسك بالبطلان والفصل فيه
67	الفقرة الأولى: طرق التمسك بالبطلان
71	الفقرة الثانية: الجهات المختصة للبت في البطلان
76	المبحث الثاني: آثار البطلان
76	المطلب الأول: أثر البطلان على الإجراءات
76	الفقرة الأولى: أثر البطلان على الإجراءات المعيب
77	الفقرة الثانية: أثر البطلان على الإجراءات المرتبطة به
81	المطلب الثاني: تصحيح البطلان
81	الفقرة الأولى: تصحيح البطلان بتحقيق الغاية منه
83	الفقرة الثانية: تصحيح البطلان بالتنازل عن التمسك به
89	الباب الثاني تطبيقات البطلان في قانون المسطرة الجنائية

93	الفصل الأول: تطبيقات البطلان خلال مرحلة ما قبل المحاكمة
93	المبحث الأول : البطلان كجزء خلال مرحلة البحث التمهيدي
95	المطلب الأول: البطلان المترتب عن خرق شكليات المحضر
96	الفقرة الأولى: شروط إنجاز المحاضر
97	الفقرة الثانية: جزاء خرق شكليات المحضر
109	المطلب الثاني : البطلان المترتب عن المس بالضمانات الممنوحة للمتهم
109	الفقرة الأولى: تكريس الحق في الصمت
112	الفقرة الثانية: تكريس الحق في معاملة إنسانية
116	المطلب الثالث: البطلان المترتب عن خرق قواعد الحراسة النظرية
117	الفقرة الأولى: أحكام الوضع تحت الحراسة النظرية
122	الفقرة الثانية: جزاء خرق أحكام الحراسة النظرية
128	المطلب الرابع: بطلان إجراءات التفتيش
129	الفقرة الأولى: شروط وشكليات التفتيش
136	الفقرة الثانية: جزاء الإخلال بقواعد التفتيش
142	المبحث الثاني: بطلان إجراءات التحقيق الإعدادي
142	المطلب الأول: بطلان إجراءات التحقيق بنص القانون
143	الفقرة الأولى: بطلان الإستنطاق
149	الفقرة الثانية: بطلان التفتيش
152	المطلب الثاني: البطلان لخرق جوهر في المسطرة
153	الفقرة الأولى إجراءات الاعتقال الإحتياطي والمراقبة القضائية
159	الفقرة الثانية: بطلان الإجراءات المتعلقة بالتنصت

169	الفصل الثاني: تطبيقات البطلان خلال مرحلة المحاكمة
170	المبحث الأول: بطلان إجراءات المحاكمة
	المطلب الأول: بطلان الإجراءات الخاصة بإنعقاد المحكمة
170	وإختصاصها
	الفقرة الأولى: البطلان المترتب عن الإخلال بتشكيل الهيئات
170	القضائية
178	الفقرة الثانية: البطلان المترتب عن خرق قواعد الإختصاص
187	المطلب الثاني: البطلان المترتب عن خرق مبادئ وقواعد المحاكمة
187	الفقرة الأولى: البطلان الناتج عن خرق مبدأ الحضورية
190	الفقرة الثانية: البطلان المترتب عن خرق مبدأ العلنية والشفوية
195	المبحث الثاني: بطلان المقررات القضائية
195	المطلب الأول: البطلان الناتج عن الإخلال بشكليات المقررات
196	الفقرة الأولى: الأثر المترتب عن الإخلال ببيانات ديباجة المقرر
200	الفقرة الثانية: الجزاء المترتب عن الإخلال بباقي بيانات المقرر
	المطلب الثاني: البطلان الناتج عن الإخلال بالشروط الجوهرية
206	للمقررات
207	الفقرة الأولى: بطلان المقرر لعيب في التسييب
211	الفقرة الثانية: بطلان المقرر للتناقض في أجزائه
215	خاتمة
221	لائحة المراجع
227	الفهرس



إن هذه الدراسة أثبتت لنا أن موضوع البطلان ليس فقط موضوعا فقهيًا بحثًا، بل هو موضوع تطبيقي وعملي بامتياز، يتطور بتطور حقوق الدفاع واتساع رقعتها، وتدعيمها، والغاية من إرساء قواعده وتفعيلها هي سلامة وضمان صحة الإجراءات المسطرية بشكل عام، والتأسيس لقواعد مثينة البنيان من أجل الوصول إلى محاكمة تتوافر فيها جميع الشروط والضمانات بالشكل الذي يحقق ذلك التوازن المنشود بين حقوق المتهم وحقوق المجتمع في إستتباب أمنه وسلامة أفراده.

وعلى الرغم مما أثير حول موضوع البطلان من نقاشات وإشكالات شغلت الباحثين في المجال القانوني، وكانت محل أخذ ورد، وبالرغم أيضا من اختلاف الآراء والاتجاهات على مستوى العمل القضائي، فإن مشروع قانون المسطرة الجنائية الحالي لم يحط نظرية البطلان بقواعد صلبة وواضحة المعالم من أجل وضع حد لهذا الاختلاف في الرؤى والتوجهات، وحتى يتم رسم حدود للعاملين في الميدان الجنائي من قضاة وغيرهم، يكون بمثابة خارطة طريق لهم، لضمان التطبيق السليم للقانون.